

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
يوجه نداء إلى الأمة
بمناسبة اليوم العالمي للتغذية

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تتاح لنا الفرصة مرة اخرى للتوجه اليكم بالخطاب كما تعودنا ذلك في كل مناسبة تكتسي اهمية خاصة، سواء في حياة بلادنا العزيزة، أو في حياة المجموعة البشرية.

والكلمة التي عزمنا على توجيهها لكم هذه المرة تصادف مناسبة جليلة ذات اهمية كبرى بالنسبة لمصير البشرية جمعاء، ونعني بها «اليوم العالمي للتغذية» الذي دعت منظمة الاغذية والزراعة جميع الدول والشعوب للاحتفال به.

واذا كان تخليد المناسبات في حياة الامم والشعوب، لا يكتسي اهمية الا من خلال الأهداف والمرامي التي يرمز اليها، فان الاحتفال باليوم العالمي للتغذية يندرج تماماً في هذا النهج، حيث يقصد منه تعميق وعي سكان المعمور بطبيعة مشاكل التغذية في العالم واهميتها بالنسبة لمستقبل البشرية كلها، وتوجيه الانتباه الى النتائج المحصلة في السنوات الاخيرة في ميدان التنمية الزراعية، والغذائية، وجرد الحاجات المستعجلة من التغذية، والتأكيد على ضرورة التضامن على الصعيد الوطني والدولي من اجل مقاومة الجوع وسوء التغذية والفقر وما يترتب عليه.

ان تخليد اليوم العالمي للتغذية يأتي هذه السنة في وقت بلغت فيه الوضعية الغذائية العالمية مرحلة صعبة، الا ان هذه الوضعية ليست ناتجة عن نقص في الانتاج على الصعيد العالمي، ولكن عن سوء توزيعه بين مختلف بلدان العالم. ان الكميات المنتجة من الأغذية تفوق حاجات سكان العالم، ولكنها موجودة لدى فئة قليلة من البلدان الغنية، في حين تعاني بقية البلدان وخاصة الفقيرة منها عجزاً مهولا في التغذية، اذ يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بما يفوق 400 مليون نسمة، ومن الملاحظ أن القارة الافريقية تعاني اكثر من غيرها من العجز الغذائي.

ان هذه الوضعية الخطيرة ناتجة عن ركود الانتاج الغذائي في عدد كبير من الدول النامية وخاصة الاكثر فقرا بالمقارنة مع زيادة عدد سكانها وكذلك عن عدم توفرها على الامكانات المالية الكافية لاقتناء ما يحتاج اليه سكانها من مواد غذائية.

وليس يخاف عليكم ماتخلفه هذه الوضعية من آثار سلبية على البلدان الضعيفة والفقيرة اذ تصير عرضة للضغوط الوطنية.

ان المؤتمرات العالمية والمناظرات الدولية المتوالية منذ سنين عديدة توصلت اخيرا في سنة 1974 الى خلق مجلس عالمي للتغذية، واننا نعتبرها خطوة حميدة، وقد شارك المغرب في ارساء قواعده ونوه بهذه المبادرة الدولية،

ولكن وجود هذه المؤسسة العالمية لم يضمن الامن الغذائي بل ان المنظمات الدولية المختصة تؤكد تقلص حجم المساعدات الغذائية العالمية التي كان من المفروض ان تحد من الأزمة التي تتخبط فيها البلدان السائرة في طريق النمو، ولذلك ننادي بمناسبة الاحتفال بهذا اليوم العالمي للتغذية بضرورة وضع نظام دولي فعال للأمن الغذائي، اذ لا يمكن ضمان الامن الدولي والطمأنينة على الصعيد العالمي بدون ضمان الامن الغذائي.

وعلى الصعيد العربي يجب بذل الجهود وتضافرها لتوفير الاكتفاء الغذائي الذاتي اذ يوجد والحمد لله في الارض العربية ما يمكن ان يغطي جميع الحاجات الغذائية العربية اذا توفرت لدى الدول العربية الزراعية الامكانات المالية الكافية.

هذه بعض الملامح الاساسية للوضعية الغذائية العالمية، وهي كما يتضح لكم لا تدعو الى التفاؤل، غير ان التغلب على هذه المشاكل ليس امراً مستحيلا اذا ما توفر العزم الصادق والتخطيط المتقن.

ان الدول السائرة في طريق النمو مطالبة اكثر من اي وقت مضى بتكثيف جهودها من اجل الرفع من الانتاج الغذائي وبالتالي تغطية الحاجات الملحة لمواطنيها ودون اغفال الدور الذي يمكن ان يلعبه التعاون الدولي فيما يخص هذه الجهود، فان الحل النهائي للمشكلة يظل متوقفاً على ما تقوم بلداننا بانجازه من مشاريع وطنية بالاعتماد اساسا على طاقاتها الذاتية، وان الايمان بهذه الفكرة كان ولا يزال يوجه سياسة المغرب في ميدان الانتاج الفلاحي بصفة عامة، والانتاج الغذائي بصفة خاصة.

وقد ترجم هذا التوجيه عملياً بواسطة تحديد جملة من الاسس التي تنبني عليها مخططات التنمية الفلاحية لبلدنا، تلك الأسس التي يمكن اجمالها فيما يلي :

ــ تخصيص نسبة هامة جدا من الاستثمارات العمومية للقطاع الفلاحي، والعناية بالعالم القروي. ولا يخفى عليكم اننا جعلنا من سنة 1982 سنة العناية بالعالم القروي والبوادي وتجهيزها بما تحتاج اليه من الوسائل الضرورية للحياة في اطار سياسة عامة لاعداد التراب الوطني والحد من الفوارق الجهوية.

ــ العمل تدريجياً على توسيع المساحات المسقية علما بأن الاراضي المسقية تساهم في تغطية اكبر جزء من حاجاتنا الوطنية من السكر والحليب والحبوب والعلف والخضر والفواكه.

ــ تغطية المناطق البورية والجبلية بجملة من المشاريع الانمائية المندمجة تأخذ مكوناتها بعين الاعتبار ضرورة التغلب على المعوقات العامة والنوعية التي تعرقل تكثيف الانتاج الفلاحي في كل ناحية من النواحي التي تغطيها.

ــ دعم برامج البحث الزراعي من اجل ايجاد اصناف نباتية وسلالات حيوانية ذات مردودية مرتفعة، وتطبيق نتائج هذه البحوث في الحقول والضيعات.

ــ العمل على ربط الانتاج الفلاحي بالصناعة عن طريق اقامة شبكة من وحدات الصناعة الغذائية الهادفة الى تغطية حاجياتنا الغذائية.

ان هذه الانجازات التي نفذها بلدنا منذ التحرر والتي كلفته تضحيات جسيمة سواء من حيث الجهد المصروف عليها، او الاستثمارات المخصصة لها، قد كان لها ولله الحمد الآثار الايجابية بالنسبة لتغطية جزء مهم من حاجاتنا الغذائية.

وهكذا توصلنا في الوقت الحالي الى تغطية نسبة هامة من حاجاتنا من السكر بعد ان كان بلدنا في بداية الستينات يستورد كامل حاجاته من هذه المادة، وما ذكرته عن السكر اقوله عن المنتوجات الحليبية بفضل البرامج المخططة لذلك، اما بالنسبة للحوم فان انتاجها الوطني يغطي حاجياتنا، ونأمل ان يتخطى قطاع الماشية الصعوبات التي عرفها في الموسم الماضي حتى يستطيع استرجاع حيويته خصوصا وان الدولة قد اتخذت عدة اجراءات لتسهيل ذلك.

اما بالنسبة للحبوب وبغض النظر عن الوضعية غير العادية التي عرفناها في الموسم الماضي، فان انتاجنا غير كاف لتغطية الحاجيات الوطنية. ولكن من المتوقع ان تتحسن هذه الوضعية في السنوات المقبلة بفضل البرامج الانتاجية المقررة في المخطط الخماسي الحالي.

وأخيراً فان هناك ميدانا مازال علينا بذل المزيد من الجهد لصالحه، الا وهو الزيوت التي يغطي انتاجنا منها حالياً أقل من 20 % من الحاجات، ومن المنتظر ان ترفع هذه النسبة خلال الخطة الخماسية 1981 — 1985.

هذه بعض ملامح السياسة التي يتبعها بلدنا من اجل تنمية القطاع الفلاحي وجوانبها المتعلقة بالانتاج الغذائي، وكذلك بعض النتائج التي توصلنا اليها، واذا كانت هذه السياسة ترمي في حد ذاتها الى توفير وضعية غذائية متوازنة للمواطن، بل والى تحسين هذه الوضعية على مر الايام، فان نجاحنا فيها يعد مساهمة من بلدنا في حل مشكلة الغذاء على الصعيد العالمي.

ولا غرو ان لا يعزب هذا الهدف عن بال المتعمق في الشؤون الدولية، من حيث كونه احد الشروط الاساسية لاستتباب السلام العالمي على المدى الطويل، اذ لا يمكن الحفاظ على هذا السلام في ظروف دولية تتميز بالحيف واختلال التوزيع.

ومن هذا المنطلق يكتسي احتفالنا باليوم العالمي للتغذية أهمية كبرى، باعتباره مساهمة من بلدنا في توجيه الاهتمام الى احد الأخطار التي مازالت تهدد حاضر البشرية ومستقبلها، الا وهو الجوع وسوء التغذية.

والمغرب باحتفاله كباقي اعضاء الأسرة الدولية بهذا اليوم، يعطي الدليل عن مدى وعيه بالمشاكل المطروحة على شعوب العالم، ويقيم البرهان ان انشغاله بقضاياه الوطنية المصيرية لا يثنيه عن إبداء الاهتمام بالمسائل الاقتصادية التي تواجه هذه الشعوب.

كما ان احتفال بلدنا بهذه المناسبة يعبر الى جانب وعينا بهذه القضايا عن عزمنا واصرارنا على وضع يدنا في يد كل ذي نية صادقة، وعن تفاؤلنا وإيماننا بأن اي مشكلة عالمية يمكن حلها اذا توفر العزم الاكيد لدى الجميع على ضرورة تحقيق الرخاء والسعادة للبشرية كافة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.[1]

الجمعة 17 ذو الحجة 1401 — 16 أكتوبر 1981

(1) ألقاه بأمر من جلالة الملك وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.